# للشيخ عبد المعطي المالكي المتوفى بعد 1079هـ

## دراسة وتحقيق

د. عبد الله عبد القادر الطويل
عضو هيئة التدريس بجامعة أديامان- تركيا

**المقدِّمة:**

الحمد لله ربِّ العالمين وأفضل الصَّلاة وأتمِّ التَّسليم على سيِّد الخلق أجمعين، وعلى آله وصحبه ومن اتَّبع هداهم إلى يوم الدِّين، أمَّا بعد:

فإن تراكيب اللغة العربية ـ النَّحوية خاصةً ـ تُعد مصدرًا من مصادر التُّراث اللغوي الأصيل، ولها من المكانة والرِّفعة ما يليق بها، كيف لا وهي لغة كتاب الله المتعبَّد بتلاوته.

معلومٌ بأنَّ تراكيب اللغة العربية قد تعددت بتعدد أساليبها وأغراضها، وبها تميَّزت عن لغات البشر مكانةً وقوَّةً، وكان لعلمائنا ـ رحمهم الله ـ بيانها والوقوف على دقائقها وإظهار أسرارها، فدرسوها وأصَّلوا لها وأوجدوا ما يُعضِّدها من مصادر استشهادهم المتعددة وصولاً إلى تقعيدها فتقييدها بمؤلفاتهم ورسائلهم النَّفيسة ..

لقد ألَّف الشَّيخ عبد المعطي المالكي ـ رحمه الله ـ رسالةً مُهمَّة تناول خلالها مسألةً نحوية وهي: «الفصل بين المضاف إليه والمضاف»، وتكمن أهميتها فيما يترتب عليها من تغيير نسيج العبارة وبناء الكلام ـ في أحيان كثيرة ـ سواء أكان ذلك بالتَّقديم والتَّأخير أم بإقحام فواصل بين المتضايفين نحويًّا، ومعلوم أنَّ هذه المسألة أخذت مساحة لا يُستهان بها في مؤلَّفات العلماء وأحدثت جدلًا بين علماء البصرة والكوفة، فمنهم من أنكر الفصل إلَّا في حدودٍ ضيقةٍ كالضَّرورات، ومنهم من توسَّع بناءً على تأويلهم كثيرًا من الشَّواهد، فجاءت هذه الرِّسالة لتوضِّح أبعاد الخلاف بينهم بأسلوب منطقيٍّ يَقرُب إلى الإنصاف ..

وممَّا دفعني لتحقيق هذه الرِّسالة أمور، منها:

الأوَّل: أهميَّة الموضوع، إذ تناول المؤلِّف مسألةً مهمَّة تستحق البحث والنَّظر، وهي «الفصل بين المضاف إليه والمضاف».

ثانيًا: إظهار عَلَمٍ من أعلام العربيَّة أفنى عمره في خدمة لغة القرآن الكريم وطلَّابه .

ثالثًا: حرصي على المشاركة في أداء الأمانة خدمةً لما تركه علماؤنا حتى لا يبقى هذا التُّراث العظيم خزين الرُّفوف وحبيس الأماكن المظلمة، بل ينبغي أن يخرج إلى النُّور ويُفاد منه علميًّا.

لقد اعتمدتُ في إخراج هذه الرِّسالة على مصادر متعدِّدة منها نحويَّة ولغويَّة ...، وحرصتُ على إخراج النَّص كما تركه مؤلفه ـ رحمه الله ـ، وحسبي من هذا كلِّه قبول هذا العمل من الله تعالى، فما كان فيه من صوابٍ فمنه جلَّ وعزَّ، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي والشَّيطان، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين هو حسبي ونعم الوكيل.

**المبحث الأوَّل: الشَّيخ عبد المعطي المالكي حياته وآثاره.**

**أولاً: اسمه، ونسبه، وكنيته.**

هو: عبد المعطي المالكيُّ، الأَزهريُّ، الوفائيُّ، الضَّريرُ[1]، أبو حامد. وقد صمتت كتب التَّراجم والسِّير فلم تذكر لنا شيئًا عن اسمه غير هذا[2].

**ثانيًا: مولده، نشأته، وأسرته، طلبه للعِلم، رحلاته، شيوخه.**

يحيطُ غموضٌ كبيرٌ بهذه الجوانب كلِّها من حياة الشَّيخ عبد المعطي على الرَّغم ممَّا ذَكره تلامذته عنه من شهرته وتميُّزِه العِلمي، وكان خليقًا بهذه الشُّهرة

(1) ويُعرف أيضًا بالبصير. يُنظر: تاريخ عجائب الآثار121/1، وشجرة النُّور الزكية في طبقات المالكية 460/1.

(2) له ذِكرٌ في: تاريخ عجائب الآثار121/1، و127، و139، و240، وشجرة النُّور الزكية 460/1. ويُنظر مقدِّمات كتبه ورسائله المخطوطة: (أسئلة وأجوبة)، الإنصاف في الفصل بين المضاف إليه والمضاف، الدُّرة السَّنية على حلِّ ألفاظ الشَّيخ خالد والآجروميَّة . سيأتي الحديث عنها في مؤلفات الشَّيخ .

أن يكونَ لصاحبِها تاريخٌ حافلٌ بالأخبارِ، يحكي تفاصيلَ حياتِه، ويروي دقائقَ طفولتِه، وشبابِه، وكهولتِه. ولكنَّ الكتب لم تسعفنا بأخبارٍ وافيةٍ وشافيةٍ عن حياته، بل حظُّه من الحديث في المصادر والمراجع قليلٌ جدًا. فليس فيما بين أيدينا من المصادر ذِكر لتاريخ ميلاده، ولا نعرف شيئًا عن أسرتِه الَّتي تربَّى فيها، ولا عن نشأته، شأن الكثير من العلماء في ذلك. وكذلك الأمر في طَلَبِهِ للعلم، فلم ترو المصادر من أين أخذ العِلم؟، ولا نعرف شيئًا عن رحلاتِه العلميَّة إن كانت، وليس هناك أي ذِكر على أنَّه غادرَ مِصر، ولم تظهر أيَّة إشارة إلى ذلك في كتب التَّراجم. كما أنَّ المصادر لم تذكر شيئًا عن شيوخه، ولا شكَّ أنَّ هذا أمرٌ يُؤسَف له، وقد وقعَ مِثل هذا لعددٍ من الأئمَّة الأعلام، كلٌّ بسببٍ خاصٍّ به، كالإمام أبي عبد الله محمَّد بن عبد الله المعروف بالخطيب الإسكافي (ت420هـ) صاحب «درة التَّنزيل»، والإمام أبي عبد الله القرطبي (ت671هـ) صاحب تفسير «الجامع لأحكام القرآن»، وغيرهما[3].

**ثالثًا: مكانته العلميَّة.**

لا شكَّ في أنَّ الشَّيخ عبد المعطي قد نشأ في بيئة علميَّة متميِّزة، وهذه البيئة تمثَّلت بالأزهر الشَّريف، إذ أخرجت كثيرًا من العُلماء الأجلَّاء، فيها تربَّى واستقى من علمائها أصولَ العِلم. غير أنَّ كتب التَّراجم والسِّير لم تذكر لنا شيئًا عن مكانة الشَّيخ العلميَّة، ولكن من يطالع كتبه ورسائله يجد فيها شخصيَّة علميَّة متميِّزة ومتمكِّنة، وبخاصة في مجال اللُّغة والنَّحو، إذ نجد ذلك واضحًا في تحليله للمسائل النَّحوية العويصة وترجيحها وتعليلها ما يؤكد على قُدرة الشَّيخ العلميَّة في هذا المجال.

وقد كفانا تلامذته ممَّن جمعوا آثاره ما قصَّرتْ به كتبُ التَّراجم والسِّير من تسليط الضَّوء على مكانة الشَّيخ العلميَّة، فقد قالوا وأطالوا وهو الجدير بكلِّ

(3) يُنظر: مُقدِّمة تحقيق كتاب درَّة التَّنزيل 30/1.

ثناءٍ، الحقيق بكلِّ تقديرٍ، فجاءت شهاداتهم وافيةً كافيةً تُدلِّل على عَلَمٍ من أعلام الأُمَّة المتميِّزين.

1. قال فيه تلميذه ولي الدين ابن جماعة: «فارسُ مِيدانِ الأَدبِ، وسَابِقُ فُرسَانِ البلاغةِ والفَصاحةِ ولا عَجبَ، إذ كانَ سَحْبَانيَّ الإعجازِ، قِسِّيَّ الإسهابِ والإيجازِ، بلْ مِن أين لِقِسّ ترصيعُ كَلِمِهِ؟، ومِن أين لسَحْبَانَ ترصيعُ حِكَمِهِ ؟، وأينَ النَّظَّام مِن أُسلوبِهِ؟. ولو عاشوا لشَربُوا مِن كُوبِهِ، رسائلُه أدناها يَتيمةُ البَحرِ، وتَمِيمَةُ النَّحْرِ، لقد أَعجزَ الفُصحاءَ بفصاحتِهِ، وأَبرَّ على البُلغاءِ ببلاغتِهِ، فَكم مَسألةٍ أشكلتْ على الفُضلاءِ حقَّقَهَا، وكَمْ فارَّة مَسَكَ فَتْقَهَا، وبابًا مُقفلاً ففَتحَهُ، وزَنْدًا صَلْدًا عندَ غيرِه فَقَدَحَهُ، فقدَ أوردَ طَرَفًا من ظرفه...»[4].

2. أمَّا تلميذه مصطفى السّرسموسي فقال: «العلَّامةُ الأوحد، والفهَّامةُ الأمجد، مُبدأُ الرَّاسخين، وخاتمةُ المحقِّقينَ والمدقِّقين، موضِّح مشكلات العلوم المُطَلْمَسَةِ، ومُبيِّن غامضات مفهوماتها المعجمة، من سادَ بعِلْمِهِ وعَمَلِهِ علماءَ عَصرِهِ، وأخرجَ دُررَ دقائق المسائل من بحور فِكره البارع في المعقولات والمنقولات، الصَّادعُ بأجوبتِهِ الإيرادات المجتمعات، النِّحريرُ اللَّوذَعِي والأَريبُ الأَلمعِي ...»[5].

3. وقال فيه تلميذه عبد الكريم بن محمَّد بن عبد الله بن رمضان السّكندري الشَّهير بالدُّري الوفائي: «خاتمةُ المحقِّقين، عينُ أعيانِ المدقِّقين، مُربِّي المريدين، بقيَّة السَّلف الصَّالحين، فريدُ عصره وزمانه، ووحيدُ دهره وأوانه، من

(4) الإنصاف في الفصل بين المضاف إليه والمضاف 40/ظ.

(5) أسئلة وأجوبة للشَّيخ عبد المعطي المالكي1/ظ. نسخة مخطوطة محفوظة في مكتبة الأزهر، تحت رقم: (323392).

جمعَ بين المعقولِ والمنقولِ، والشَّريعةِ والحقيقةِ، شيخُ مشايخ أهل الطَّريقة....»[6].

ممَّا سبقَ يتَّضح لنا مكانة الشَّيخ عبد المعطي في نفوس تلامذته، وشهادة التَّلاميذ ـ عادةً ـ في أساتذتهم هي الحقيقة الباقية الَّتي تستمر وتنتقل عبر الأجيال. وكما تدلُّ هذه الشَّهادات على مَبلَغ عِلم الشَّيخ وعظيم حظِّه منه على اختلاف فنونه، فمن نحوٍ، إلى تفسيرٍ، إلى فِقهٍ، إلى شِعرٍ، إلى قوَّةِ حفظٍ، فتلك لعمري أكبر دلالةٍ على عظيم مكانته العلميَّة، وعلوِّ منزلته بين أتباعه.

**رابعًا: تلامذته.**

لقد نبغَ للشَّيخ عبد المعطي تلاميذ كانوا أئمَّة عصرهم، ومن الَّذين وقفتُ على ذِكْرهم:

1. عبد الحي بن عبد الحق بن عبد الشَّافي الشَّرنبلالي الحنفي (ت1117هـ)[7].
2. أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النَّفراوي (ت1125هـ)[8].
3. محمد بن محمد بن محمد الولي شهاب الدين الدمياطي (ت1140هـ)[9].
4. أحمد بن عمر، أبو العباس الدَّيربي الشَّافعي الأزهري (ت1151هـ)[10].
5. عبد الكريم بن محمد بن عبد الله بن رمضان السكندري الشهير بالدري الوفائي[11].

---

(6) الدُّرة السَّنية على حلِّ ألفاظ الشَّيخ خالد والآجروميَّة 1/ظ ـ 2/و. نسخة مخطوطة في مكتبة جامعة الرياض ـ قسم المخطوطات، تحت رقم 415/د.ع النَّحو، اللُّغة العربيَّة.

(7) يُنظر: تاريخ عجائب الآثار 121/1.

(8) يُنظر: المصدر نفسه 127/1، وشجرة النُّور الزَّكية 460/1.

(9) يُنظر: تاريخ عجائب الآثار 137/1.

(10) يُنظر: المصدر نفسه 240/1.

(11) لم أقف على ترجمة له فيما توافر لي من مصادر.

6. مصطفى السّرسموسي[12].

7. ولي الدِّين ابن جماعة[13].

**خامسًا: مؤلَّفاته.**

لقد اتَّفق تلامذته في الثَّناءِ عليه والاعترافِ بعلوِّ قَدْرِه وإنزاله مدارج العلماء الكبار، ونطقوا في بيان أمانته ووَرعه وسعةِ عِلمه وجودةِ مؤلَّفاته وتصانيفه، وقد وصل إلينا منها:

"أسئلة وأجوبة". نسخة مخطوطة محفوظة في مكتبة الأزهر، تحت رقم: (323392)، قام بتحقيقها الزَّميل مصطفى إسماعيل مصطفى سعيد العبيدي، ونشرها في مجلَّة العلوم الإسلاميَّة ـ العراق، العدد العاشر، لسنة 2015م.

الإنصاف في الفصل بين المضاف إليه والمضاف، سيأتي الكلام عليها مفصَّلاً.

الدُّرة السَّنية على حلِّ ألفاظ الشَّيخ خالد والآجروميَّة 1/ظ ـ 2/ و، نسخة مخطوطة محفوظة في مكتبة جامعة الرياض ـ قسم المخطوطات، تحت رقم 415/د.ع النَّحو، اللُّغة العربيَّة. حقَّقها: حسين بن يحيى بن علي الحكمي، رسالة ماجستير، في الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة/ كلِّية اللُّغة العربيَّة، سنة 2012م.

**سادسًا: وفاته.**

لم يصلنا من كتب التَّراجم شيئًا عن وفاة الشَّيخ عبد المعطي رغم كثرة البحث والتَّنقيب فيها، ولكن يمكننا القول بأنَّ الشَّيخ كان حيًّا سنة 1079هـ ؛ معتمدين على تاريخ جمع تلميذه لكتاب الشيخ «الدُّرة السَّنية»، وهو آخر ما وصلنا من كتب المؤلِّف، حيث قال في مقدِّمته: «قال جامعه أبو البركات المفتقر لعفو ربِّه الرَّحيم الفقير: عبد الكريم بن محمَّد بن عبد الله بن رمضان السكندري

(12) لم أقف على ترجمة له فيما توافر لي من مصادر.

(13) لم أقف على ترجمة له فيما توافر لي من مصادر.

الشَّهير بالدُّري الوفائي الأزهري تلميذ المصنِّف ـ حفظه الله تعالى ...». أمَّا في نهاية الكتاب فقال: «وكان الفراغ من جمعه وتبيضه في اليوم المبارك، وهو يوم الأحد لثامن عشرين ليلة خلين من شهر محرَّم الحرام افتتاح سنة تسعة وسبعين بعد الألف». وهذا يُؤكِّد أنَّ الشَّيخ كان حيًّا في هذا التَّاريخ ـ رحمه الله تعالى.

**المبحث الثَّاني: موضوع الرِّسالة، ووصف النُّسخة المخطوطة.**

**أوَّلًا: موضوع الكتاب.**

تناول المؤلِّف ـ رحمه الله ـ مسألةً نحويَّةً مهمَّةً من مسائل الخلاف بين النَّحويين، وهي مسألة الفصل بين المضاف إليه والمضاف، وهذه المسألة لم تُفرد في مبحثٍ مستقلٍّ في كتب النَّحويين، وإنَّما تناولها العلماء في مباحث متفرِّقة من أبواب النَّحو، فجاءت هذه الرِّسالة لتناقش المسألة بشيءٍ من التَّفصيل، مُستعينًا مؤلِّفُها بآراء العلماء ومصادر الاستشهاد المختلفة.

خلاصة المسألة عند النَّحويين: أنَّ الفصل بين المضاف إليه والمضاف يكون على وجهين:

الأوَّل: وهو ما وقع اختيارًا، وقد أجازه عددٌ من النَّحويين. الثَّاني: وهو ما وقع ضرورةً، إذ أجاز عددٌ من العلماء الفصل بالجار والمجرور والظَّرف في الشِّعر خاصةً، على سبيل الاتِّساع؛ لأنَّهم يتَّسعون فيهما ما لا يتَّسعوا في غيرهما. أمَّا من رفض فقد اعتمد على عدم جواز الفصل بين الجار وما يعمل فيه، إذ إنَّ المضاف عاملٌ في المضاف إليه وجارٌّ له.

لقد مثَّل الوجه الأوَّل البصريُّون ومنهم سيبويه، إذ ذهبوا إلى عدم جواز الفصل بغير الجارِّ والمجرور والظَّرف، وأكَّدوا على أنَّ الإجماع واقعٌ على عدم جواز الفصل إلَّا في ضرورة الشِّعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا حصل الإجماع على امتناع الفصل في حال الاختيار سقط الاحتجاج على حالة الاضطرار[14].

(14) يُنظر: كتاب سيبويه 179/1، والمقتضب 377/4، والأصول في النَّحو 467/3.

أمَّا الكوفيُّون فقد مثَّلوا الوجهة الثَّانية من المسألة، إذ أجازوا الفصل بينهما بغير الظَّرف وحرف الخفض، ولهم شواهدهم في ذلك[15].

أمَّا المتأخرون ـ ومنهم الشَّيخ عبد المعطي ـ فقد أجازوا الفصل بشرط أن يكون المضاف عاملاً بالجار والمجرور والظَّرف والمفعول، فإن لم يكن عاملاً فيها لم يجز الفصل بواحدٍ منها إلَّا ضرورةً[16].

**ثانيًا: وصف المخطوط، ومنهج التَّحقيق ومصطلحاته**

**1 – مخطوطة الرِّسالة.**

اعتمدت في تحقيق الرِّسالة على نسخةٍ واحدةٍ مصوَّرةٍ عن نسخةِ الأصل المحفوظة في قسم إحياء التُّراث الإسلامي في القدس، وهذه النُّسخة المصوَّرة محفوظة بمكتبة مركز جمعة الماجد للثَّقافة والتُّراث بدبي، رقم المادة (258262 ـ نحو)، وتقع في (10) صفحات، في كلِّ صفحةٍ (17) سطرًا، وفي كلِّ سطرٍ (8) كلماتٍ تزيد قليلًا أو تنقص، كُتبت بخطٍّ نسخيٍّ واضحٍ سليمٍ من الأخطاء والطَّمس. جاءت ضمن مجموعٍ يبدأ ترقيمها فيه: (40–44).

أوَّلها: (بسم الله الرَّحمن الرَّحيم. ربِّ يَسِّر. قالَ شيخُنا فارسُ مِيدانِ الأَدبِ، وسَابِقُ فُرسَانِ البلاغةِ والفَصاحةِ ولا عَجبَ، إذ كانَ سَحْبَانيَّ الإعجازِ، قِسِّيَّ الإسهابِ والإيجازِ، بلْ مِن أين لقِسّ ترصيعُ كَلِمِهِ ؟، ومِن أين لسحبانَ ترصيعُ حِكَمِهِ ؟، وأينَ النَّظَّام مِن أُسلوبِهِ؟.).

آخرها: (وكانَ الفَراغُ من نَسخِها على يَدِ الفَقيرِ ولي الدِّين ابن جماعة، عفا الله عنه، يوم الأحد سابع عشر ربيع الثَّاني سنة 1064).

**2 – صِحَّة نسبة الرِّسالة إلى مؤلِّفها.**

فهي بلا شكٍّ تعود إلى الشَّيخ عبد المعطي المالكي ـ رحمه الله ـ ؛ لما جاء في صفحة العنوان ومُقدِّمتها من ذِكر اسم المؤلِّف بشكلٍ واضحٍ .

(15) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 349/2.

(16) يُنظر: شرح ابن الناظم 291، وشرح التسهيل 368/1، وارتشاف الضرب 1843/4.

**3 – صِحَّة عنوان الرِّسالة.**

لا ريبَ في صحَّة عنوان الرِّسالة مُطلقًا؛ إذ أُثبت في الصَّفحة الأُولى والمقدِّمة بلا لبس، عِلمًا أنَّ كتب الفهارس لم تذكر لنا شيئًا عنها، وهذا ليس غريبًا، فحالها كحالِ كثيرٍ من المخطوطات الَّتي لم تصل إليها يدُ المفهرسين.

**4 – منهج التَّحقيق.**

1 – حرَّرتُ النَّصَ على وفق قواعد الرَّسم الإملائي الحديث، وأدخلتُ عليه علامات القراءة من فواصل، ونقاط، وغيرها ..

2 – اتَّبعتُ في كتابة الآيات القرآنية الكريمة رسم المصحف، وضبطتُ من النَّص ما يمكن أن يُشكل على الفهم.

3 – ترجمتُ للأعلام الذين ذُكِرت أسماؤهم في الرِّسالة، وحرصتُ أن تكون موجزة.

4 – خرَّجتُ الأحاديث النَّبوية الشَّريفة، والأبيات الشِّعرية من مظانِّها الأصيلة ..

5 – علَّقتُ على بعض المسائل التي وردت في النَّص، وشرحتُ الألفاظ التي تحتاج إلى بيان ليسهل فَهْمها على القارئ.

6 – صحَّحتُ الخطأ، وأكملتُ ما قصر من النَّص، مع الإشارة إلى ذلك كلِّه في الهامش.

**7 – المصطلحات المُثبتة في التَّحقيق.**

1 – [ ]: لحصر الزِّيادات بشكل عام أو لتخريج الآيات القرآنيَّة .

2 – ﴿ ﴾: لحصر الآيات القرآنيَّة.

3 – « » = لحصر الأحاديث النَّبوية الشَّريفة، وبعض الكلمات والصيغ في المتن .

4 – [.../ و] = تعني وجه الورقة.

5 – [.../ ظ] = تعني ظهر الورقة.

وختامًا: فلقد بذلتُ ما استطعتُ من جهد في هذا العمل ابتغاء أن يكون من العمل الصَّالح عند الله تعالى، قاصدًا الأجرَ والثَّوابَ، أو دعوةً خالصةً ممن ينتفع به، وأسأل الله التَّوفيق إلى حُسنِ القَصد، وصِحَّةِ الفَهم، وصوابِ القـولِ، وسدادِ العمل. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلم.

**صفحة العنوان**

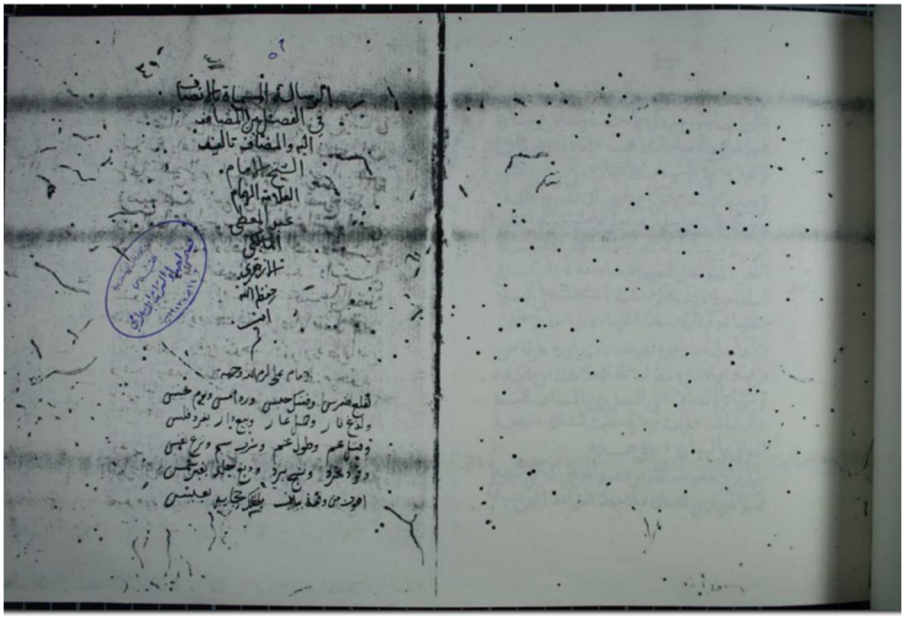

## الصفحة الأولى

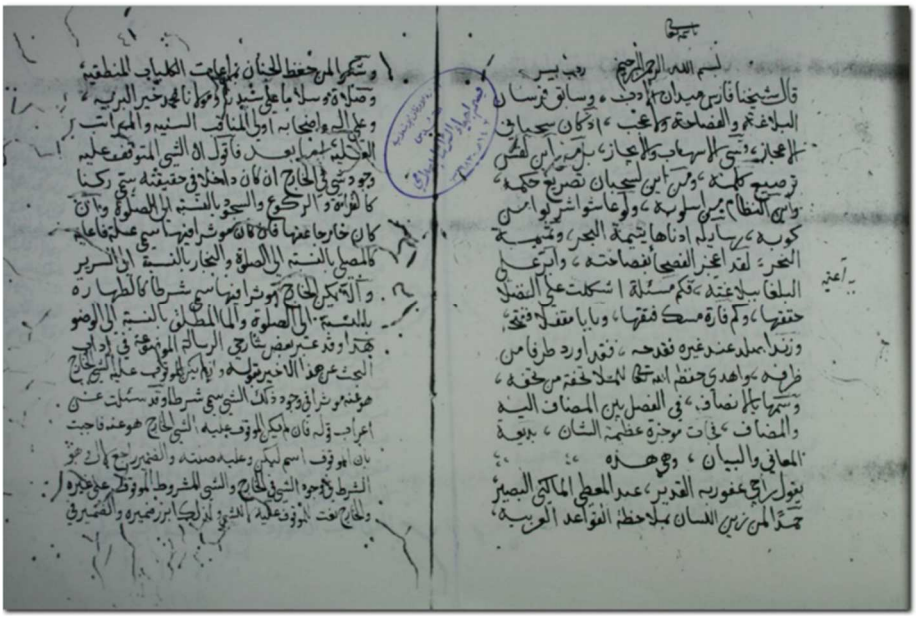

## الصفحة الأخيرة

## النَّص المحقَّق

## لرسالة الإِنْصَافُ فِي الفَصْلِ بَيْنَ المُضَافِ إِلَيْه وَالمُضَافِ

## للشَّيْخِ الإِمَامِ عَبْد المُعْطِي المَالِكِي الأَزْهَرِيُّ المتوفَّى بعد 1079هـ

[40/ ظ] بِسم الله الرَّحمن الرَّحيم

رَبِّ يَسِّر

قالَ شيخُنا فارسُ مِيدانِ الأَدبِ، وسَابِقُ فُرسَانِ البلاغةِ والفَصاحةِ ولا عَجبَ، إذ كانَ سَحْبَانيَّ[17] الإِعجازِ، قِسِّيَّ[18] الإِسهابِ والإِيجازِ، بلْ مِن أين لِقِسّ ترصيعُ كَلِمِهِ ؟، ومِن أين لسحبانَ ترصيعُ حِكَمِهِ ؟، وأينَ النَّظَّام[19] مِن أُسلوبِهِ؟. ولو عاشوا لشَربُوا مِن كُوبه، رسائلُه أدناها يَتيمةُ البَحرِ، وتَمِيمَةُ النَّحْرِ، لقد أَعجزَ الفُصحاءَ بفصاحتِهِ، وأَبرَّ على البُلغاء ببلاغتِهِ، فَكم مَسألةٍ أشكلتْ على الفُضلاءِ حقَّقَهَا، وكَمْ فارَّة مَسَكَ فَتْقَهَا، وبابًا مُقفلاً ففَتحَهُ، وزَنْدًا صَلْدًا عندَ غيرِه فَقَدَحَهُ، فقدَ أوردَ طَرَفًا من ظرفه، وأهدى ـ حفظه الله تعالى ـ للملأ تُحفةً من تُحَفِهِ، وسَمَّها بـ «**الإِنصَافِ فِي الفَصْلِ بينَ المضَافِ إليهِ والمضَافِ**»، فجاءتْ مُوجزَةً عَظيمةَ الشَّأنِ، بديعةَ المعانِي والبيانِ، وهي:

---

(17) سَحْبَان بن زفر بن إياس الوائلي، من باهلة: خطيبٌ يُضرب به المثل في البيان، يُقال: (أَخطبُ من سَحْبَان)، و(أفصحُ من سَحبان). اشتهر في الجاهليَّة وعاش زمنًا في الإسلام. وكان إذا خَطَبَ يسيلُ عرَقًا، ولا يُعيد كلمةً، ولا يتوقَّف ولا يقعد حتى يفرغ. أسلم في زمن النبي ـ ﷺ ـ ولم يجتمع به، وأقام في دمشق أيَّام معاوية، توفي سنة 54هـ. يُنظر: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك 283/5، والبداية والنهاية 71/8.

(18) قِسُّ بن سَاعِدَة بن عَمْرو الإِيَادِي خطيب العَرَب وشاعرها وحكيمها وحليمها فِي عصره، وهو أوَّل من علا على شرف وخطب عَلَيْهِ وَأول من اتكأ فِي خطبَته على سيف أَو عَصا وَأول من قَالَ فِي كَلَامه أما بعد، وهو معدود في المعمرين، طالت حياته، وأدركه رسول اللهَّ ـ ﷺ ـ قبل النبوة، ورآه في عكاظ، وسأل عنه بعد ذلك. توفي نحو 23 ق هـ. يُنظر: الوافي بالوفيات 180/34، والبداية والنهاية 230/2.

(19) إِبْرَاهِيم بن سيار أَبُو إِسْحَاق النَّظَّام ورد بغداد، وكَانَ أحد فرسان أهل النَّظر وَالكلام على مذهب المعتزلة، وله فِي ذلك تصانيف عِدَّة، وكَانَ أيضًا متأدِّبًا، وله شعرٌ دقيق المعاني عَلَى طريقة المتكلِّمين، وأبو عثمان الجاحظ كثير الحكايات عنه، توفي نحو سنة 231هـ. يُنظر: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك 66/11، وتاريخ بغداد 623/6.

يقولُ راجِي عَفوَ ربِّهِ القَدير عبد المعطي المالكي البَصير: حمدًا لمن زيَّنَ اللِّسانَ بملاحة القواعد العربيَّة [41/ و]، وشكرًا لمن حفِظَ الجَنان بمراعاة الكلِّيات المنطقيَّة، وصلاةً وسلامًا على سيِّدنا ومولانا محمَّد خير البَرِيَّة، وعلى آله وأصحابه أُولي المناقِب السَّنيَّة والمرَاتب العليَّة، أمَّا بعد:

فأقول: إنَّ الشَّيء المتوَقِّف عليه وجُودُ شيءٍ في الخَارج إنْ كانَ داخلاً في حقيقَتِهِ سُمِّيَ رُكْنًا، كالقِراءةِ والرُّكُوعِ والسُّجُودِ بالنِّسبةِ إلى الصَّلاةِ وإنْ كانَ خَارجًا عنها، فإنْ كان مُؤثِّرًا فيها سُمِّيَ عِلَّةً فَاعليَّة[20]، كالمصلِّي بالنِّسبة إلى الصَّلاة، والنَّجار بالنِّسبة إلى السَّرير، وأن لا يكون الخارج مُؤثِّرًا فيها سُمِّيَ شَرطًا، كالطَّهارة بالنِّسبةِ إلى الصَّلاة، والماءِ المطْلق بالنِّسبة إلى الوضوء[21].

هذا وقد عَبَّر بعضُ شارحي الرِّسالة الموضُوعة في آداب البحث عن هذا الأخير بقوله: «فإنْ لم يكنِ الموقوف عليه الشَّيء الخارج هو عنه مُؤَثِّرًا في وجود ذلك الشَّيء سُمِّي شَرطًا». وقد سُئِلتُ عن إعرابِ قوله: «فإن لم يَكُنِ الموقوف عليه الشَّيء الخارج هو عنه»، فأَجَبتُ:

بأنَّ «الموقُوف» اسم لـ «يَكُن»، و«عليه» صِلته، والضَّمير راجعٌ لـ «الـ» وهو الشَّرط في وجُودِ الشَّيء في الخَارج والشَّيء المشروط الموقوف على غيره، و«الخارج» نعتٌ لـ «الموقوف عليه» لا لـ «الشيء»، ولذلك أبرز ضميره. والضَّمير في [41/ ظ] «عنه» راجعٌ للشَّيء والأصل. فإنْ لم يكنِ الخارج الموقوف عليه الشَّيء فالخارج اسم «يكن»، و«الموقوف» نعته، فلمَّا أُخِّر «الخارج» عن الموقوف أُعرب «الموقوف» اسمًا لـ «يكن»، و«الخارج» نعتًا له؛ لما عُلِمَ عندَ النُّحاة أنَّ نعتَ المعرفةِ إذا قُدِّمَ عليها أُعربَ بحسب العوامل المقتضية له، وتُعرب المعرفةُ بَدلًا منه، أو عطفَ بيانٍ عليه، أو نعتًا له كما هنا[22]، كقوله تعالى: [إِلَى

(20) العِلل عند الفلاسفة: إمَّا عِلَّة فاعليَّة أو ماديَّة أو صوريَّة أو غائيَّة، ويُطلق عليها في مجموعها العِلَّة التَّامة. موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة، 485.

(21) يُنظر: التَّعريفات، 69.

(22) يُنظر: شرح التَّصريح على التَّوضيح 550/1.

صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيد *الله] [إبراهيم:1-2]، في قِراءَةِ الجرِّ[23]. ولا يَصحُّ أن يكون «الموقوف» نعتًا لـ «الخارج » كما كانَ قَبلَ التَّقدُّم؛ لأنَّ التَّابعَ لا يَتقدَّم على المتبُوع ما دامَ بَاقيًا على تَبعيَّته، وأمَّا نعت النَّكرة إذا قُدِّمَ عليها انتَصبَ على الحال، كقوله [24]: «**لِمَيَّةَ مُوْحِشًا طَلَلُ**»

أَصْلُهُ: «طَلَلٌ مُوحِشٌ»، فلمَّا قُدِّم انتصبَ على الحال. ومنه: «كُفُوًا»، في قوله تعالى: «وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَد» [الإخلاص:4]. لأنَّ أصلَ «كُفُوًا» نعته لـ «أَحَد»، فلمَّا قُدِّم انتصبَ على الحالِ، وخبر «يَكُنْ» الجار والمجرور المذكور بعده، ولا يجوزُ أن يكونَ «كُفُوًا» هو الخبر، و«لَهُ» ظَرفُ لَغْوٍ مُتعلِّق بِهِ قُدِّمَ للاهتِمَام[25].

وذَكرَ بعضُهم هنا إشكالًا لا بأسَ بذِكره والجوابُ عنه، فقال: كيفَ يُهتمُّ به ويُقدَّمُ مع كونِه لَغوًا؟، بل كيفَ جَاز وقوعه في القرآن مع قولِ العُلماء: إنَّ

(23) في قراءة الجرّ على أنّ لفظ الجلالة بدلٌ من الحميد؛ وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكِسائي.

وقرأ بالرَّفع نافع، وابن عامر. يُنظر: السَّبعة 362، وإعرابُ القراءات السَّبع وعللها 334/1، والمبسوط 256.

(24) هذا صدر بيتٍ من «مجزوء الوافر»، وعجزه:

«يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ»

وهو لكثيّر عزّة؛ وقال البغداديّ في الخزانة 211/3: "وهذا البيت من رَوى أوّله: «لِعَزَّةَ مُوحِشًا»، قال هو لكثيِّر عزَّة؛ ومَن رواه: «لِمَيَّةَ مُوْحِشًا» قال: إنَّه لذي الرُّمَّة؛ فإنَّ «عَزَّة» اسم محبوبة كثيِّر، و«مَيَّة» اسم محبوبة ذي الرُّمّة".

والشَّاهد فيه: «مُوْحِشًا طلل» حيث وقعت «موحشًا» حال من «طلل» وهو نكرة؛ وسوَّغ ذلك تقدُّمُ الحال عليها. وقيل: إنَّه حال من الضَّمير المستكن في الخبر؛ وهذا الضَّمير معرفة وإنْ كان مرجعه -وهو المبتدأ -نكرة؛ وحينئذ لا شاهد فيه؛ وهو قولُ جمهور البصريّين. يُنظر هذا البيتُ في: كتاب سيبويه 123/2، ومعاني القرآن للفرَّاء 167/1، والمسائل العضديَّات 230، والخصائص 492/2، وأسرار العربيَّة 147، والخزانة 209/3، وديوان كُثيِّر 506.

(25) يُنظر: كتاب سيبويه 56/1، المقتضب 90/4، الأصول في النَّحو 85/1.

اللَّغوَ لا يجوزُ وقوعه في القرآن؟ [26]، وجوابُهُ: [42/ و] إنَّ المرادَ باللَّغو ـ ههنا ـ الظَّرفُ المتعلِّق بالعامِل المذكُورِ لَا الظَّرف المستقِر المتعلِّق بالعاملِ المحذوفِ. والمرادُ باللَّغوِ الَّذي منَعوا وقوعَه في القرآن المهمل الَّذي لا معنى له.

**فائدة:** اعلم أنَّ الظَّرف عندهم بحسب مُتعلِّقه قِسمان [27]:

مُسْتَقَرٌّ «بفتح القاف»، ولَغْوٌ. فَالمسْتَقَرُّ: ما كانَ مُتعلِّقه عامًّا واجب الحذْفِ، نحو: [وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَة] [الزخرف: 85]. واللَّغو: ما كان مُتعلِّقه خاصًّا سواءً وجبَ حذْفه، نحو: «يَوْمُ الجُمُعَةِ صُمْتُ فِيْهِ»، أو جَازَ، نحو: «يَوْمَ الجُمُعَةِ»، جوابًا لمن قال: «مَتَى قَدِمْتَ؟». ووجه التَّسمية، الأوَّل: مُسْتَقَرًّا، والثَّاني: لَغْوًا. المتعلِّق العام: ما كان ذا حذفٍ انتقلَ الضَّمير الَّذي كان مُستقرًا فيه إلى الظَّرف سُمِّيَ ذلك الظَّرف مُستقرًّا استقرار الضَّمير فيه، فهو في الأصل مُستقرٌ فيه ثمَّ حُذفتِ الصِّلة، وهي فيه اختصارًا لكَثرةِ دوره بينهم، كقولهم في المشترك فيه: مُشترك [28]، ولَمَّا كان الآخر لم ينتقلْ إليه شيءٌ مِن مُتعلِّقهِ سُمِّيَ لَغْوًا أو مُلْغًى، كأنَّه أُلغِيَ ولم يتغَّير اعتبار الأوَّل، قاله الدَّمَامِينيُّ [29].

هذا وقد أُخبرتُ أنَّ بعضَ العُلماءِ كَتَبَ أنَّ «الموقوفَ» مضافٌ إضافةَ الشَّيء لمعمُولِهِ، [42/ ظ] فاسْتَنْكَفَهُ بعضُ الفُضلاءِ فقالَ: كيف يُضافُ مع وجُودِ الفَاصِل الجار والمجرور، فأَجبتُه:

---

(26) قال خالد الأزهري في موصل الطُّلاب 172: «اجْتِنَاب هَذِه العبارَة الأَخِيرَة فِي التَّنْزِيل وَاجِب؛ لِأَنَّهُ يتبَادَر إِلى الأذْهانِ من اللَّغْو البَاطِل وَكَلَام الله ـ تَعَالى ـ مُنَزَّه عَن ذَلِك».

(27) يُنظر المسألة مُفصَّلة في: شرح المفصّل 47/2، وشرح الكافية الشّافية 684/2، وابن النّاظم 274، وشرح الرّضيّ 191/1، وأوضح المسالك 52/2، والتّصريح 340/1، وهمع الهوامع 137/3، والأشمونيّ 128/2.

(28) يُنظر: المقاصد الشافية 585/1.

(29) يُنظر: شرح الدَّماميني على مغني اللَّبيب 345/2–346. والدَّماميني هو: بدرُ الدِّين محمَّد بن أبي بكر بن عُمر النَّحوي الأديب، ولد سنة أربع وستين وسبعمائة، ومن تصانيفه: تُحفة الغريب في شرح مغني اللَّبيب، وشرح التَّسهيل، وشرح البُخاري، توفي سنة سبع وعشرين وثمانمائة في الهند (كلبرجة) مسمومًا. يُنظر ترجمته في: شذرات الذهب 181/7، والضَّوء اللَّامع 184/7.

بأنَّ الفَصلَ بين المضافِ والمضَافِ إليهِ بالجار والمجرور جَائزٌ، بل ويُخَيَّرُ الجار والمجرور أيضًا، قال ابنُ مالك[30]:

«فَصْلَ مُضافٍ شِبْهِ فِعْلٍ ما نَصَبْ ... مَفعولًا أوْ ظَرْفًا أَجزْ [ولم يُعَبْ]»

فإنْ قُلتَ: ليسَ الفَاصِلُ هنا ظَرفًا حتَّى يكون داخلٌ في قول ابن مالك، قُلتُ: مُزادةٌ بالظَّرفِ ما يشملُ الجار والمجرور؛ لأنَّ الظَّرفَ والجار والمجرور في اصطلاح النُّحاةِ كالفَقيرِ والمسكينِ في اصطلاح الفقهاء، إذا اجتمَعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا. قال الفَاكِهيُّ: ولذلك نظائر، منها الإيمان والإسلام والمشرك والكافر[31]، انتهى.

ولا بأسَ أن نذْكرَ شيئًا مِن الشَّواهد الدَّالَّة على جوازِ الفَصل بين المضاف والمضاف إليه نَظْمًا ونَثْرًا.

* **فمن الفَصْلِ بالظَّرف نَظمًا**: قول الشَّاعر[32]:

**«كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ»**

حيثُ فَصَلَ بين المضافِ ـ وهو «نَاحِتِ» ـ والمضافِ إليه ـ وهو «صَخْرَةٍ» ـ بالظَّرف ـ وهو «يَوْمًا». و«العَسِيل» بفتحِ العَينِ وكَسْرِ السِّينِ: مِكْنَسَةُ [43/ و] العَطَّارِ الَّتي يُجْمَعُ بِهَا العِطْرُ[33]، وهو كِنايةٌ على كونِ سعيه فيما لا فائدةَ فيه.

---

(30) البيت من «الرَّجز»، وهو أحد أبيات الألفية المشهورة، المسمَّاة «الخلاصة في النَّحو» 121. وابن مالك هو: محمَّد بن عبد الله بن مالك النَّحوي الطَّائي، الجيَّانيُّ مولدًا، الدمشقيُّ وفاةً. شهرته تغني عن الإطناب في ذِكره، ولد سنة 598هـ، وتوفي سنة 692هـ. يُنظر: شذرات الذهب 339/5، والبداية والنهاية 267/13.

(31) يُنظر الفواكه الجنية 345، ويُنظر الرأي نفسه للبُلْقِيني في الأشباه والنَّظائر للسيوطي 539/1. والفاكهي هو: عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهيُّ المكيُّ الشَّافعيُّ، ولد سنة 899هـ، وتوفي سنة 972هـ، له: الفواكه الجنية على المتممة الجُرُّوميَّة. يُنظر ترجمته: شذرات الذهب 366/8.

(32) هذا عجزُ بيتٍ من «الطَّويل»، وصدره:

«فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لا أَكُونَنْ وَمِدْحَتِي»

قائله مجهول، وهو من شواهد: شرح التَّسهيل لابن مالك 273/3، وارتشاف الضَّرب 1842/4، والمقاصد النَّحوية 1382/3.

(33) إكمال الأعلام بتثليث الكلام 428/2.

* **ومِنَ الفَصل بالظَّرف نثرًا**: قولُ مَن يُوثق بعربيَّته: «تَرْكُ ـ يَوْمًا ـ نَفْسِكَ وهَوَاهَا سَعْيٌ لَهَا فِي ردَاهَا»[34]. حيثُ فَصَلَ بينَ المضافِ ـ وهو «تَرْكُ» ـ والمضافِ إليه ـ وهو «نَفْسِكَ» ـ بالظَّرفِ وهو «يَوْمًا».

* **ومن الفَصْلِ بالجارِّ والمجرورِ نَظْمًا**: قول الشَّاعر[35]:

«لأَنْتَ مُعْتَادُ فِي الهَيْجَا مُصَابَرَةٍ»

حيثُ فَصَلَ بينَ المضافِ ـ وهو «مُعْتَادُ» ـ والمضافِ إليه ـ وهو «مُصَابَرَةٍ» ـ بالجارِّ والمجرورِ ـ وهو «فِي الْهَيْجَا». قالَ في شَرحِ التَّسهيلِ: «هذا مِنْ أَحْسَنِ الفَصْلِ؛ لأَنَّه فَصل بمعمولِ المضافِ»[36].

* **ومِنَ الفَصْلِ بالجارِّ والمَجرورِ نَثْرًا**: قوله ـ ﷺ: «فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي؟»[37] . حيثُ فَصَلَ بين المضافِ ـ وهو «تَارِكُوا» والمضاف إليه ـ وهو «صَاحِبِي» ـ بالجارِّ والمجرور وهو «لِي».

وأَيضًا قدْ وقعَ الفَصلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه باسمِ تفضيلٍ وجارّ ومجرور معًا في كلام الفرزدق، وهو[38]:

---

(34) نصيحةٌ نَثريَّة مشهورة لم يُعلم قائلُها. يُنظر: شرح التَّسهيل لابن مالك 273/3، والمقاصد الشَّافية 177/4، وهمع الهوامع 523/2.

(35) هذا صدرُ بيتٍ من «البسيط»، وتمامه:

«يَصْلَى بها كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانَا»

قال العينيُّ: لم أقفْ على اسم قائله، وبحثت فلم أعثر له على قائل. يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 354/2، وشرح التَّسهيل لابن مالك 273/3، وارتشاف الضَّرب 1842/4، والمقاصد النَّحوية 1386/3.

(36) شرح التسهيل 273/3.

(37) قاله ـ ﷺ ـ في خصومة وقعت بين أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما. صحيح البخاري 5/5، وشرح الكافية الشافية 992/2، واللمحة في شرح الملحة 277/1.

(38) البيت من «الكامل»، وهو للفرزدق في ديوانه 226/2، والمقاصد النَّحوية 1385/3، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل 404. والفرزدق هو: أبو فراس همام بن غالب بن صَعْصَعَة من مجاشع بن دارم التَّميمي البصري، أحد فحول الطَّبقة الأُولى من الشُّعراء الإسلاميين الثلاثة، وزميلاه هما جرير والأخطل، مات سنة 110هـ عن مائة سنة. يُنظر: الشّعر والشُّعراء 478/1 –489، طبقات الشُّعراء 75.

«وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكِ لأَحْلِفَنْ ... بِيَمِينِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكِ مُقْسِمِ»

[43/ ظ] حيثُ فَصَلَ بين المضافِ ـ وهو «يَمِيْن» والمضاف إليه ـ وهو «مُقْسِمِ» ـ باسم التَّفضيلِ والجارِّ والمجرور ـ وهو « أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكِ ».

* **ومِنَ الفَصْلِ الجائز الفَصْلُ بالمفعولِ نَظْمًا ونَثْرًا:** قول الشَّاعر [39]:

«فسُقْنَاهُمُ سَوْقَ البُغَاثَ الأجادِلِ»

حيثُ فَصَلَ بينَ المضافِ ـ وهو «سَوْق» ـ والمضافِ إليه ـ هو «الأَجَادِلِ»، جَمْعُ أجدَل: طائر، وهو العُقَابُ[40]. والبُغَاثُ: بتَثليثِ أوَّلِهِ ضبطًا وآخره نقطًا، وهو طائرٌ ضعيفٌ يُصَادُ ولَا يَصْطَادُ [41].

* **وأمَّا نثرًا:** فَقِراءَة ابنِ عَامر [42]: [وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ] [الأنعام: 137]. حيثُ فصَلَ بينَ المضافِ والمضافِ إليه ـ وهو «شُرَكَاؤُهُمْ» ـ بالمفعول ـ وهو «أَوْلَادِهِمْ ». وقد زَيَّف بعضهم هذه القراءة[43]، وقال:لم يُوجَدْ فَصْلٌ في الشِّعرِ بغَيرِ الظَّرفِ [44]. وهو محجوجٌ بما ذُكِرَ مِن الشَّواهد، فلا يُلتفت إليه ولا يُعوَّل عليه.

---

(39) عجزُ بيتٍ من «الطَّويل»، وصدره:

«عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إلى السَّلْمِ رَأْفَةً»

وهو بين مفرد في ديوان الفرزدق570، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك 278/3، والمقاصد النحوية 1370/3.

(40) يُنظر: تهذيب اللغة 344/10.

(41) يُنظر: شرح التَّصريح 733/1، وتاج العروس (بغث) 173/5، وحاشية الصَّبان على الأشموني 417/2.

(42) هو عبد الله بن عامر بن يزيد، أبو عُمران اليحصبي الشَّامي. ولد في البلقاء عام 8هـ، وتوفي بدمشق عام 118ه، أحد القُرَّاء السَّبعة. راوٍ للحديث ثِقةٌ فيه، تولَّى قضاءَ دمشق للأمويين. تهذيب التَّهذيب 5/ 274، غاية النِّهاية 423/1، وميزان الاعتدال 51/2.

(43) قرأ ابن عامر وحده: [وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَائِهُمْ]. بضمِّ الزَّاي، ورفع اللام من «قَتْلُ»، ونصب الدال «أَوْلَادَهِمْ»، « شُرَكَائِهُمْ » خفضًا بالياء. وقرأ الباقون: [زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ] بفتح الزَّاي، واللَّام من «قتلَ»، ورفع الشُّركاء، وكسر الدَّال. يُنظر: النُّكت في القرآن 223، ومعاني القراءات للأزهري 388/1، والحجَّة في القراءات السَّبع 150/1.

* **ويَجوزُ الفَصْلُ ـ أيضًا ـ بالقَسَمِ**، كقوله: «إنَّ الشَّاةَ لتَجْترُّ فتسمعُ صَوتَ ـ واللهِ ـ ربِّها» (45).

حيث [44/ و] فَصَلَ بين المضافِ ـ وهو «صَوتَ» ـ والمضاف إليه ـ وهو «رَبِّها» ـ بالقسم وهو «واللهِ».

وقد حكى الكِسائيُّ: «هذا غُلامُ ـ واللهِ ـ زَيْدٍ» (46). وقال ابنُ مالك (47):

«...وَلَمْ يُعَبْ فَصْلُ يَمِينٍ ...»

وأمَّا الفَصْلُ بالنِّدَاءِ، والنَّعْتِ، وبالأَجنبيِّ لا يجوزُ إِلَّا للضَّرُورَةِ (48).

---

(44) قال الزَّمخشري في الكشَّاف 42/2: «إنَّ الفَصْلَ بين المتضايفين لو كان في مكان الضَّرورات وهو في الشِّعر لكان سَمجًا مردودًا، فكيف به في القرآن المعجز؟». وإنَّما وقف الزَّمخشري من هذه القراءة موقف المستنكر، لاعتقاده بأنَّ «القراءات اختياريَّة، تدور مع اختيار الفصحاء، واجتهاد البلغاء». وقال أبو حيَّان عن هذه القراءة: «جمهور البصريين يمنعونها مُتقدِّمُوهم ومُتأخِّروهُم». البحر المحيط 4/ 229. لا يسعنا، إزاء هذا، أن ننكر تسلُّط بعض النُّحاة على النَّاس، بيد أنَّ التَّسلط لا يعني أنَّ ظواهر الإعراب كلها موضوعة، وأنَّ الأخبار حولها جميعًا قصص خياليَّة طريفة، وإنَّما يعني أنَّ النُّحاة لم يألوا جهدًا في إقرار قواعدهم وتثبيت مقاييسهم، وليس ثَمَّة بواعث ذات شأنٍ تحمل الباحثين المعاصرين على رمي النُّحاة بوضع هذه الحقائق له جملة وتفصيلًا، كأنَّ أحدًا من العرب لم يعرب كلامه قط !. يُنظر: دراسات في فقه اللغة 133.

(45) حكاه أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت211هـ) سماعًا عن بعض الأعراب. يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 352/2، وشرح الكافية الشافية 994/2، وهمع الهوامع 536/2.

(46) شرح التَّسهيل 194/3، وارتشاف الضرب 1845/4، وتمهيد القواعد 3265/7. والكسائي هو: عليُّ بن حمزة، أبو الحسن، الكِسائي، مولى بني أسد: إمام الكوفيّين في النَّحو واللُّغة، وأحدُ القُرّاء السّبعة المشهورين؛ من مصنّفاته: معاني القرآن، وما تلحن فيه العامّة؛ توفِّي سنة (189هـ). يُنظر: طبقات النّحويّين واللّغويّين 127، ونزهة الألبّاء 58، وإنباه الرُّواة 256/2، وإشارة التّعيين 217، وبُغية الوُعاة 162/2.

(47) ألفية ابن مالك 38، والمقاصد الشافية 172/4.

(48) * مثال الفصل بالنِّداء قول الرَّاجز:

«كَأَنَّ بِرْذَوْنَ ـ أَبَا عِصَامِ ... زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ»

والشّاهد فيه: «برذون أبا عصام زيد» حيث فصَل بين المضاف –وهو «برذون» –والمضاف إليه –وهو «زيد» –بالمنادى – «أبا عصام» – للضَّرورة الشِّعريّة. يُنظر هذا البيت في: الخصائص 404/2، وشرح التّسهيل 275/3. = =

وتمَّ ما ذكرناه من الشَّواهد على جوازِ الفَصْلِ بينَ المضافِ والمضافِ إليه؛ إنَّما هو على سَبيلِ مُجاراةِ السَّائل وإرخَاءِ العِنَان بها على التَّسليم؛ لأنَّ إضَافَةَ الشَّيء إلى مفعوله ليست موجودة فيما ذكرنا من قوله: «فإنْ لم يكنِ الموقوف عليه»؛ لأنَّ «الموقوفَ» بمعنى المتوقِّف عليه غيره، فهو لازمٌ فيه مفعولٌ له صريحٌ حتَّى يُضافَ إليه، اللَّهم إلَّا أن يُقالَ: إنَّه تَسامحٌ، وأطلقَ المفعول على ما يشمل الجار والمجرور. وأرادَ بالإضافَة مُطلق النِّسبة[49]، وهذا المعنى بعيدٌ كما ترى فتعيَّن المصير إلى الإعراب الَّذي ذكرناه، وغيره لا يُلتفت إليه ولا يُعوَّل عليه، ولو كانَ المؤوِّل سيبويه ـ رحمة الله عليه، انتهى. هذا آخرُ ما أملانِيهِ مِنْ لَفظِهِ أَطَالَ اللهُ بَقَاءَهُ.

وكانَ الفَراغُ من نَسخِها على يَدِ الفَقيرِ ولي الدين ابن جماعة[50]، عفا الله عنه يوم الأحد سابع عشر ربيع الثَّاني سنة 1064.

---

= = * ومثال الفصل بالنعت: قول الشاعر يخاطب معاوية [من الطَّويل]:

«نجوتَ وقد بَلّ المُرادِيُّ سيفه ... من ابن أبي شيخ الأباطح طالبِ»

والشَّاهد فيه: «من ابن أبي شيخِ الأباطح طالب» حيث فصل بين المضاف وهو «أبي» والمضاف إليه وهو «طالب» بالنّعت للضَّرورة الشِّعريّة. يُنظر هذا البيتُ في: شرح الكافية الشّافية 990/2، وشرح عمدة الحافظ 496/1.

*ومثال الفصل بالأجنبي «والمراد به معمول غير المضاف: فاعلًا كان أو مفعولاً»، ومثاله قول الأعشى: [من المنسرح]:

«أَنْجَبَ أَزْمَانَ والِداهُ بِهِ ... إذْ نَجَلاه فنِعمَ مَا نَجَلا»

والشَّاهد فيه: فصل بين المضاف وهو «أَزْمَانَ» والمضاف إليه وهو «إذْ نَجَلاه» بأجنبي، وهو والداه، وهو فاعل أنجب، إذ التَّقدير: أَنْجَبَ والِدَاهُ بِهِ أزمانَ إذ نَجَلاه. وفي البيت أيضًا فصل بالجار والمجرور «به»؛ وهذا يدلُّ على جواز الفصلِ بأكثر من معمول أجنبي للضَّرورة. يُنظر هذا البيت في: ديوان الأعشى: 157، وشرح الأشموني 183/2، وهمع الهوامع 527/2.

(49) يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة 125/1، والكليات 805.

(50) لم أقف على ترجمته فيما توافر لي من مصادر، ويبدو أنه من أحفاد العلامة بدر الدين بن جماعة المقدسي، الكناني، الحنفي، المتوفى سنة 1187هـ.يُنظر: معجم المؤلفين 40/30.

## ثبت المصادر والمراجع

***القرآن الكريم.**

- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب: لأبي حيَّان الأندلسي، تحقيق وتعليق مصطفى أحمد النَّمَّاس، مطبعة المدني، القاهرة، ط (1)، 1404هـ.

- أسرار العربيَّة، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمَّد بهجة البيطار، مجمع اللُّغة العربيَّة، دمشق، (د. ت).

- إشارة التَّعيين في تراجم النُّحاة واللُّغويين: لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق عبد المجيد دياب، شركة الطِّباعة العربيَّة السُّعوديَّة، الرِّياض،
ط (1)، 1406هـ.

- الأصول في النّحو: أبو بكر محمد بن السّري بن سهل النَّحوي المعروف بابن السَّراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت،
(د. ت) .

- إعراب القراءات السَّبع وعِللها: لابن خالويه، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (1)، 1413هـ.

- إكمال الأعلام بتثليث الكلام: محمَّد بن عبد الله، ابن مالك الطَّائي الجياني، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، جامعة أم القرى، مكَّة المكرمة، المملكة السُّعوديَّة، ط (1)، 1404هـ– 1984م.

- ألفية ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطَّائي الجياني، دار التَّعاون، (د. ت).

- إنباه الرواة على أنباء النُّحاة، للقِفْطِي: تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثَّقافية، بيروت، ط (1)، 1406هـ.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين والبصريِّين والكوفيِّين: لأبي البركات الأنباري، بعناية محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، صيدا وبيروت، 1407هـ.

- أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك: لابن هشام، بعناية محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، ط (6)، 1980م.

- الإيضاح في علوم البلاغة: محمَّد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشَّافعي، المعروف بخطيب دمشق، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط3، (د. ت).

- البحر المحيط في التَّفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط (1)، 1420هـ.

- البداية والنِّهاية: لابن كثير، تحقيق أحمد أبو ملحم وآخرين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط (4)، 1408هـ.

- بغية الوُعاة في طبقات اللُّغويين والنُّحاة: للسيوطي، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت (د. ت) .

- تاج العروس من جواهر القاموس: للزَّبيدي، تحقيق جماعة من المحقّقين في تواريخ مختلفة، مطبعة حكومة الكويت، (د.ت) .

- تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (1)، 1422هـ – 2002 م.

- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي المؤرخ، دار الجيل، بيروت، (د. ت) .

- التَّصريح بمضمون التَّوضيح: للشَّيخ خالد الأزهري، دار الفكر، بيروت، (د. ت) .

- تهذيب التَّهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النِّظامية، الهند، ط (1)، 1326هـ.

- تهذيب اللُّغة: محمَّد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، ط (1)، 2001م.

- حاشية الصَّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د. ت) .

- الحجَّة في القراءات السَّبع: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشُّروق – بيروت، ط (4)، 1401 هـ.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: للبغدادي، تحقيق عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، من 1403هـ إلى 1409هـ.

- الخصائص: لابن جنِّي، تحقيق محمَّد علي النَّجَّار، عالم الكتب، بيروت، ط (3)، 1403هـ.

- دراسات في فقه اللغة: صبحي إبراهيم الصالح، دار العلم للملايين، ط3، 1379هـ – 1960م.

- دُرة التَّنزيل وغُرَّة التَّأويل: أبو عبد الله محمَّد بن عبد الله الأصبهاني، المعروف بالخطيب الإسكافي، دراسة وتحقيق وتعليق محمد مصطفى آيدين، جامعة أم القرى، وزارة التعليم العالي، سلسلة الرسائل العلمية الموصى بها (30)، معهد البحوث العلميَّة، مكة المكرمة، ط (1)، 1422 هـ – 2001 م.

- ديوان الأعشى الكبير: (ميمون بن قيس)، شرح وتعليق محمَّد محمَّد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة، (د. ت) .

- ديوان الفرزدق: شرح وتصحيح: عبد الله بن إسماعيل الصَّاوي، المكتبة التّجارية الكبرى، القاهرة، 1354هـ، وطبعة أخرى بشرح مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (1)، 1412هـ.

- ديوان كثيِّر: جمعه وشرحه إحسان عبَّاس، دار الثقافة، بيروت، 1971م.

- السَّبعة في القراءات: لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط (3) 1988م.

- شجرة النُّور الزَّكية في طبقات المالكيَّة: محمَّد بن محمَّد بن عمر، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلميَّة، لبنان، ط (1)، 1424 هـ - 2003م.

- شذرات الذَّهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح، تحقيق محمود الأرناؤوط، خرَّج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط (1)، 1406 هـ -1986 م.

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلميَّة، ط (1)، 1420هـ -2000م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: دار إحياء الكتب العربيَّة، القاهرة، (د. ت) .

- شرح التَّسهيل: لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيِّد والدُّكتور محمَّد بدوي المختون، هجر للطِّباعة والنَّشر، القاهرة، ط (1)، 1410هـ.

- شرح الكافية الشَّافية: لابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتُّراث، دمشق، ط (1)، 1402هـ. (من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التُّراث الإسلامي بجامعة أمِّ القُرى).

- شرح الكافية: للرَّضي الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ، (د. ت).

- شرح المفصّل: لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، (د. ت) .

- الشِّعر والشُّعراء: أبو محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الحديث، القاهرة، 1423 هـ.

- الضَّوء اللَّامع لأهل القرن التَّاسع: شمس الدين أبو الخير محمَّد بن عبد الرحمن بن محمَّد بن أبي بكر بن عثمان بن محمَّد السَّخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د. ت).

- طبقات الشُّعراء: عبد الله بن محمد، ابن المعتز العباسي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف، القاهرة، ط (1)، (د. ت).

- طبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين: للزَّبيدي الأندلسي، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط (2)، 1984م.

- غاية النِّهاية في طبقات القُرَّاء: لابن الجزري، تحقيق براجستراسر، مطبعة السَّعادة، القاهرة، 1352هـ.

- كتاب التَّعريفات: علي بن محمَّد بن علي الزِّين الشَّريف الجرجاني، تحقيق: ضبطه وصحَّحه جماعة من العلماء بإشراف النَّاشر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط (1)، 1403هـ -1983م.

- الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقَّب بسيبويه، تحقيق عبد السَّلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988م.

- الكشَّاف عن حقائق غوامض التَّنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزَّمخشري جار الله، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (1407،3هـ).

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللُّغوية: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، تحقيق عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، (د. ت) .

- اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصَّائغ، تحقيق إبراهيم بن سالم الصَّاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميَّة، المدينة المنوَّرة، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، ط (1)، 1424هـ-2004م.

- المبسوط في القراءات العشر: لأبي بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللُّغة العربية، دمشق، (د. ت) .

- المسائل العضديّات: لأبي عليّ الفارسي، تحقيق عليّ جابر المنصوريّ، عالم الكتب، ومكتبة النّهضة العربية، بيروت، ط (1)، 1406هـ.

- معاني القراءات للأزهري: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، مركز البحوث في كلية الآداب -جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط (1)، 1412هـ - 1991م.

- معاني القرآن: للفراء، تحقيق محمَّد علي النَّجار وأحمد نجاتي، الدَّار المصريَّة للتَّأليف والتَّرجمة، القاهرة، (د. ت) .

- معجم المؤلِّفين: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدِّمشقي، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت) .

- مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط (6)، 1985م.

- المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، الجزء الرابع، محمد إبراهيم البنا/ عبد المجيد قطامش.

- المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (د. ت) .

- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (1)، 1412 هـ -1992 م.

- موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، مصر، (د. ت).

- موصل الطَّلاب إلى قواعد الإعراب: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمَّد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقَّاد، تحقيق عبد الكريم مجاهد، الرسالة – بيروت، ط (1)، 1415هـ 1996م.

- ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال: شمس الدين، أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذَّهبي، تحقيق علي محمَّد البجاوي، دار المعرفة للطِّباعة والنَّشر، بيروت، لبنان، ط (1)، 1382 هـ -1963 م.

- نُزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء: لأبي البركات الأنباري، تحقيق إبراهيم السَّامرَّائي، مكتبة المنار، الأردن، ط (3)، 1405هـ.

- النُّكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه): علي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي القيرواني، أبو الحسن، دراسة وتحقيق عبد الله عبد القادر الطَّويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (1)، 1428هـ-2007 م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (2)، 1407هـ.

- الوافي بالوفيات: صلاح الدِّين خليل بن أيبك بن عبد الله الصَّفدي، أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التُّراث، بيروت، 1420هـ-2000م.